TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Iraq's regional standing
In the International Competition situation in the Middle East

Dr. Arkan Ibrahim Adwan *
Anbar University - College of College of Law and Political Science - Department of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 22 Feb 2019
- Accepted 1 March 2019
- Available online 16 May 2019

Keywords:
- Middle East
- Iraq
- International Competition
- power
- International studies

Abstract: The researcher aimed to identify the most important elements of power for the state of Iraq. As a historically had a country of prestige and influence in its regional, which has made it very important to global and regional powers, in order to achieve their interests in the region.

* **Corresponding Author:** Arkan Ibrahim Adwan**, E-Mail:** arkan_adwan@yahoo.com **,Tel: , Affiliation**: Anbar University - College of College of Law and Political Science - Department of Political Science

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

مكانة العراق الإقليمية
في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط

م.د. اركان إبراهيم عدوان

جامعة الانبار ـ كلية القانون والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 22/ شباط/2019
- القبول : 1/اذار/2019
- النشر المباشر : 20/ اب /2019

الكلمات المفتاحية :
- الشَّرق الأوسط
- العراق
- التنافس الدولي
- القوة
- الدراسات الدولية

الخلاصة : يسعى الباحث إلى تحديد أهم عناصر القوة القومية لدولة العراق، باعتباره تاريخياً دولة ذات مكانة وتأثير في محيطه الإقليمي، وهو ما جعله ضمن دوائر اهتمام القوى العالمية والإقليمية، من أجل الحفاظ على مصالحهم في المنطقة.

المقدمة :

حددت الدراسة أهم عوامل القوة التي تتمتع بها دولة العراق، والتي مكنته تاريخياً من تبوء مكانة القوة الإقليمية، فقد كان مهداً للحضارة ومركزاً تجارياً ومناراً للعلم، ومركزاً للخلافة، وقوةً إقليمية يعتد بها لفترات طويلة، بمعنى إنه يمتلك عوامل قوة مهمة ممكن أن تكون عاملاً للتقدم والبناء، وممكن أن تكون أيضاً عبئاً على الدولة، ففي حال عدم تبوء المكانة التي يستحقها عن طريق توظيف ما يمتلك من موقع جغرافي إستراتيجي مهم، وتنوع هائل من الموارد الأولية الأساسية، في سبيل تحقيق أهداف الدولة، فإن الموقع والموارد الأولية ستكون هدفاً للتدخلات الخارجية من أجل الاستفادة منها، في ظل بيئة إقليمية تشهد تنافساً دولياً متصاعداً من أجل الهيمنة، والعراق بطبيعة الحال يقع في قلب هذا التنافس من حيث النطاق الجغرافي.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

وبالتالي؛ سعت الدراسة إلى استعراض أهم المعوقات التي تمنع العراق من لعب دوراً خارجياً مؤثراً، وأهم الآثار الناتجة عن ذلك.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من تناولها لموضوع بالغ الأهمية، يتعلق بتحديد مكامن الضعف أو القصور في إدارة شؤون دولة العراق الخارجية، من أجل تبوء المكانة التي يستحقها كدولة تمتلك العديد من عوامل القوة والتأثير، والتي إذا ما أُحسن استثمارها فإنها ستعمل على تغير وضعه إلى مصاف القوى الإقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التي تقول: إن أهمية المكان، وامتلاك الموارد وتنوعها، ما لم تكن عاملاً يصب في مصلحة الدولة وزيادة قوتها، فإنه سوف يكون سبباً رئيساً في إضعافها، وجعلها هدفاً للتدخلات الخارجية.

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن العراق كما ذكرنا يمتلك من المقومات التي تؤهله لأن يلعب دور القوة الإقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، سواء من حيث الموقع والموارد، أو حتى المكانة والتأثير، فقد أثبت التاريخ القريب بأن استقرار العراق يعني استقرار منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقراره مثل عاملاً لعدم استقرارها بشكلٍ عام. بمعنى أن له دوراً مؤثراً، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك. فبسبب عدم تبوء العراق لمكانته ودوره الإقليمي، أصبح هدفاً ومطمعاً للقوى الإقليمية والدولية، من أجل الاستفادة من إمكانياته لتحقيق مصالحها. وبالتالي؛ تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما هي معوقات الدور الإقليمي العراقي في منطقة الشرق الأوسط؟ ويثر هذا التساؤل بدوره بعض التساؤلات الفرعية الأخرى التي يتوجب مناقشتها:

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

1- ما هي أهم مؤشرات دور العراق الإقليمي.

2- لماذا لا يستثمر صانع القرار العراقي عوامل القوة.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث على منهج تحليل النظم، باعتباره المنهج الأمثل للإجابة على التساؤلات المطروحة، من خلال توضيح علاقات التأثير والتأثر بين دولة العراق، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسة:

المبحث الأول: محددات الدور الإقليمي العراقي.

المبحث الثاني: معوقات دور العراق الإقليمي.

المبحث الثالث: الحلول والتوصيات:

الخاتمة:

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

المبحث الأول: محددات الدور الإقليمي العراقي:

يقصد بالمحددات؛ العوامل أو المتغيرات المادية والمعنوية، المتاحة والكامنة، والتي تعد المعيار الرئيس الذي يحدد قوة الدولة ومكانتها، بسبب تأثيرها في توجيه سلوك الدولة وتوجهاتها الخارجية، وقد تعمل على تدعيم دور الدولة ومكانتها الخارجية، وأيضاً يمكن أن تقوم بتقويض قوتها وحريتها في تحديد وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية.

أولاً: العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أقدم العوامل المؤثرة في قوة الدولة وفي العلاقات الدولية بشكل عام، وبالرغم من أن أهمية هذا العامل قد تأثرت بسبب التطورات التكنولوجية الهائلة، التي قللت من أهمية المساحة الجغرافية والحدود الطبيعية من الناحية العسكرية وغيرها، إلا أن بعض الأقاليم تبقى تحتفظ بأهميتها المكانية، بسبب موقعها الجغرافي المهم. وعند الحديث عن أهمية الموقع الجغرافي لدولة العراق، فإن الحديث لا يكون من قبيل تعظيم الذات، أو المبالغة، إنما يعد وصفاً دقيقاً للواقع، إذ يحتل العراق موقعاً جغرافياً مهماً جداً من الناحية الإستراتيجية[1].

يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط، وإنه حسب العديد من المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية، "يربط بين كتلتين من أخطر مناطق العالم". ويحد العراق من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الخليج العربي والكويت، وبالتالي؛ يعد الطريق البري الرئيس الذي يربط بين روسيا الاتحادية والخليج العربي والمحيط الهندي، فضلاً عن كونه يمثل حلقة المواصلات الجنوبية بين أوربا وآسيا. وقد أدى الموقع الجغرافي المهم وكثرة وتنوع الموارد الأولية، إلى

([1]) سمر فضلا عبد الحميد،" أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963م"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الآداب قسم التاريخ، بدون تاريخ نشر، ص 19.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

جعل العراق محط أطماع القوى العالمية والإقليمية، وأصبح ضمن مناطق الصراع والتنافس بين هذه القوى[1].

وعند الحديث عن حالة الصراع والتنافس الدولي الراهن في المنطقة الشرق الأوسط، فإن العراق بطبيعة الحال يكون في قلب هذا الصراع، بسبب الموقع الجغرافي الإستراتيجي المهم بالنسبة لجميع القوى العالمية والإقليمية. وتاريخياً تعرض العراق لإشكاليات عديدة بسبب موقعه الجغرافي، بعضها كان معلناً واضحاً على شكل اعتداءات وحروب، والبعض الأخر غير واضح على شكل أطماع لقوىً إقليمية بأجزاء مهمة من الدولة العراقية[2].

وتبعاً لذلك؛ فإن الموقع الجغرافي المهم يعد ميزة ومحدد إيجابي لقوة للدولة، يمكن أن يؤدي في حال وجود نظام سياسي مستقر، مع قاعدة جيدة من موارد القوة، وإدراك لأهمية الموقع والموارد من قبل صانع القرار، ومن ثم توظيفها في تحقيق أهداف سياسة الدولة الخارجية، إلى إيجاد دولة قوية، ممكن أن تكون قوةً إقليمية مؤثرة في محيطها. وعلى العكس؛ إذ قد يكون الموقع الجغرافي المهم عبئاً على الدولة، بسبب عدم الاستثمار الأمثل من قبل صانع القرار، الأمر الذي يؤدي إلى جعل الدولة هدفاً لأطماع القوى الدولية والإقليمية، من أجل استغلال الموقع والموارد لتحقيق مصالحها. وبالنسبة للعراق؛ فإن وقوعه في قلب مناطق الصراع والتنافس بين القوى الدولية في الشرق الأوسط، وعدم تبوئه المكانة التي يستحقها، جعله هدفاً لتدخلات جميع الأطراف الدولية والإقليمية، من أجل تحقيق مصالحها. إذ يعد العراق؛ "أحد أهم مفاصل التحكم بمنطقة الشرق الأوسط، ومن خلاله العالم"، للعديد من الأسباب[3]:

([1]) نوار حازم،" دور العراق السياسي في الشرق الأوسط 1932م –1958م"، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، 1433هـ، ص 34.

([2]) رضا محمد حرب، :العراق ما بعد دولة البغدادي لاعب جيوستراتيجي وشراكة متكافئة"، أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي، العدد التاسع، أيار 2015، ص 20.

([3]) حسبن حافظ وهيب،" الولايات المتحدة وإستراتيجية احتواء العراق"، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 52، 2012، ص ص 29–30 .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

1- يمثل نقطة انتهاء خط الوصل الجيوستراتيجي بين قوات حلف شمال الأطلسي، ومنطقة الخليج المهمة من جهة، وإيران واتصالها بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة أخرى.

2- يمثل موقعه الفلكي الرابط بين أفريقيا وآسيا في قسمها الشرقي، وبين دول الخليج وأوربا عبر سوريا وتركيا. والأهم في ذلك هو خط (السويداء الكونية الزاحف)، بين اوراسيا إلى منطقة الخليج، الذي يعطي للعراق أهمية استثنائية.

3- وبفعل موقعه الجغرافي في قلب الشرق الأوسط، يمكنه أن يقيم ذراعاً عسكرياً نووياً جيوستراتيجياً يمتد من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع روسيا وإيران في الوسط وسوريا في الغرب، والذي يعمل على قطع الخط الواصل بين قوات حلف شمال الأطلسي ومضيق هرمز، ويعيق أيضاً الحركة الإسرائيلية شمالاً عبر المتوسط، وصولاً إلى تركيا، ومن ثم فإن السيطرة على العراق، تعطي القدرة على التحكم بهذا الخط الإستراتيجي المهم.

وبالتالي؛ فإن العراق يمتلك من عوامل القوة، وأهمها الموقع الجغرافي والموارد الأولية والبشرية، ما يؤهله لأن يلعب دور القوة الإقليمية في محيطه، والتاريخ شاهد على أن العراق كان مهداً لحضارات عريقة، ومركزاً للخلافة، وقوةً إقليميةً يعتد بها. بمعنى؛ إن عوامل بناء القوة والدور (موجودة)، ولكن عملية إدراكها ومن ثم توظيفها لتحقيق المكانة والدور (غائبة). فلم يتم ترجمة ما لدى العراق من عوامل قوة من قبل صانع القرار إلى واقع، يؤثر على مكانة الدولة العراقية ودورها الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى جعل العراق هدفاً للتدخلات الخارجية من أجل استغلال موارده وموقعه الجغرافي.

ثانياً: الموارد الأولية:

تعد مسألة الحصول على الموارد الأولية من أهم أهداف السياسة الخارجية لجميع الدول، بسبب عدم تمكن أي دولة من تحقيق حالة الاكتفاء الذاتي منها، وبما أن التقدم الاقتصادي أصبح المطلب الرئيس بالنسبة لكل دولة تريد أن تلعب دوراً في العلاقات الدولية، فقد أصبحت مسألة الحصول على الموارد الأولية

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

الضرورية أمراً مهماً لتطوير القطاع الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التقدم والرخاء بالنسبة لجميع الدول[1]. ومن هنا ازدادت أهمية بعض الأقاليم الجغرافية أكثر من غيرها؛ بسبب احتوائها على كميات كبيرة من الموارد الأولية.

ومن حيث عامل الموارد الأولية، يحتوي العراق على مخزون هائل منها، فبالإضافة إلى احتلاله المركز الثاني على مستوى العالم من حيث الاحتياطي النفطي حوالي (112.2) مليار برميل[2]، يحتوي أيضاً على مخزون هائل من المواد المعدنية والثورات الإستراتيجية المهمة، كـ "الزئبق الأحمر النادر، وبالأخص في أهوار الحويزة جنوب العراق، فضلاً عن المعادن الإستراتيجية الثمينة الأخرى في شماله وغربه"[3].

وبالنسبة لـ (نفط) فإنه يعد المصدر الرئيس والأكثر استخداماً للطاقة في العالم حالياً، وتزداد أهميته بشكلٍ مستمر على الأقل في المدى المنظور، بسبب مميزاته العديدة، وأيضاً بسبب عدم إمكانية التعويل على البدائل التي يتم اكتشافها واستخدامها من فترة لأخرى، وبالتالي؛ فقد أصبح النفط من أهم مسببات التنافس والصراع بين الدول. وعلى عكس النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية، ترى النظريات الحديثة؛" أن من يتحكم في نفط الشرق الأوسط يتحكم باقتصاديات العالم، ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم في العالم"[4].

وفيما يخص النفط العراقي، فإنه بالرغم من الحديث عن امتلاك العراق حوالي 11% من مخزون النفط العالمي[5]، إلا أن هناك العديد من الآراء التي تتحدث على أن حجم الاحتياطي قد يكون أكثر من ذلك بكثير، إذ توقفت عمليات التنقيب عن البترول في العراق منذ عام 1980، فضلاً عن أن 50% من الحقول

([1]) سعد حقي توفيق،" مبادئ العلاقات الدولية"، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الخامسة، 2010، ص 141.

([2]) عبد الرزاق بوزيدي،" التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر –بسكر–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015. ص 71.

([3]) حسين حافظ وهيب، مصدر سبق ذكره، ص 29.

([4]) المصدر السابق، ص 30.

([5]) ياسين سويد،" لماذا العراق: إستراتيجية الاحتلال الأمريكي"، في: "الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة: لماذا احتلال العراق؟"، المتابع الإستراتيجي، القسم الثاني، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني 2004، ص 10.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

النفطية العراقية لم يتم تقويمها لحد الآن، وبالأخص في المنطقة الغربية، والتي يعتقد أنها "تحتوي على ما يقارب 100 مليار برميل من الاحتياطي النفطي الغير مستثمر"[1].

وتبعاً لما تقدم؛ فإن امتلاك دولة لهذا الكم الهائل من الموارد الأولية، وبالأخص النفط، يعد بمثابة عاملاً مهماً في زيادة قوتها ومكانتها، في حال الاستثمار الأمثل لها. ففي علم العلاقات الدولية هناك مقولات ثابتة تؤكد على:" إن مجرد وجود الموارد لا يمثل زيادة في قوة الدولة ما لم يتم استثماراها على الوجه الأكمل"، وأيضاً:" يجب أن تمتلك الدول السيطرة السياسية الكاملة على إقليمها من أجل أن تحقق الفائدة القصوى من مواردها"[2]. بمعنى إن وجود الموارد بحد ذاته لا يعد عاملاً لزيادة قوة الدولة وتوسيع نفوذها ومكانتها، ما لم يتم امتلاك السيطرة الكاملة عليها، ومن ثم الاستثمار الأمثل لها، من أجل الحديث عن فائدة الموارد كعامل إيجابي يصب في قوة الدولة. والأمر يتطلب في هذه الحالة وجود نوع من التكامل في إدارة شؤون وموارد الدولة، فلا يعقل أن تكون الدولة قوية وتتميز بالإدارة الرشيدة في قطاع، وضعيفة أو فاشلة في قطاعات أخرى.

والمسألة المهمة فيما يخص موضوع الموارد الأولية والموقع الجغرافي، إنها تعد من العوامل الرئيسة للتنافس والصراع بين الدول، بسبب حاجة الدول وبالأخص القوية والمتقدمة إلى الموارد من أجل سد النقص في بعض القطاعات، والاستفادة من مميزات الموقع الجغرافي لبعض الدول الأخرى من أجل تحقيق مصالحها. ويحتوي العراق كما أشرنا على العديد من الموارد المهمة وبالأخص (النفط)، والتي تمثل عصب التقدم والصناعة في الوقت الحالي، والتي يمكنها أن تنقله إلى مصاف القوى الإقليمية القوية والمؤثرة، في حال استثمارها على الوجه الأمثل، واستخدامها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية العراقية. ولكن سوء استثمار الموارد، واعتماد اقتصاد الدولة على سلعة واحدة، فضلاً عن تصديرها بشكلها الخام، وعدم وجود صناعات تحويلية من أجل الاستفادة القصوى منها، وعدم توظيفها كأدوات مهمة لتحقيق أهداف الدولة

([1]) جعفر بهلول جابر، " الأبعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق أثره على الجوار الإقليمي"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 42.

([2]) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 145.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

ومصالحها، لم يجعلها عوامل تصب في زيادة قوة الدولة ومكانتها، بل جعلها هدفاً ومطمعاً للقوى الإقليمية والدولية المتنافسة.

الخلاصة:

يمكن القول بأن العراق يمتلك أهم مقومات الدور والمكانة الإقليمية، وهي (الموقع الجغرافي المهم، والموارد الأولية)، والتي تعد من أهم المقومات الرئيسة لأي دولة تسعى للعب دور القوة الإقليمية في محيطها، فلا يمكن أن توصف أي دولة بأنها قوة إقليمية، وذات تأثير ونفوذ، ما لم تتمتع ببعض المميزات، وأهمها "الموقع، والموارد، والعامل البشري"، وذلك من أجل تمكنها من تبني إستراتيجيات وسياسات خارجية قادرة على تنفيذها، فكم من دولة سعت للعب دور القوى الإقليمية وعملت على استخدام إمكانياتها المتاحة من أجل التأثير في محيطها الإقليمي، ولكنها تجابه بمحدودية قاعدة القوة، والتي تعد أساسية لقوة الدولة والتأثير الخارجي.

المبحث الثاني: معوقات دور العراق الإقليمي:

إن أي تقدم للدولة في المجال الخارجي لا بد وأن يكون مستنداً على قدر من الاستقرار الداخلي لكي تتمكن الدولة من لعب دور خارجي مؤثر ومتميز؛ لأن أي خلل داخلي سيؤدي إلى استنزاف طاقات الدولة في معالجة هذا الخلل، ومن ثم يؤدي إلى ضعف واضح في الميدان الخارجي، إلى جانب الخلل في الأداء الحكومي داخلياً، فالسياسة الخارجية ما هي إلا امتداداً للسياسة الداخلية للدولة. وتعد بُنية النظام السياسي العراقي، وآلية التفاعل بين السلطات، وبعض الأزمات التي تعاني منها الدولة بدورها، المعوق الأكثر تأثيراً في عدم تبوء العراق للمكانة الإقليمية التي يستحقها، والتي طالما أحتلها تاريخياً.

أولاً: بُنية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003:

لقد مثل عام 2003، حداً فاصلاً في تاريخ العراق المعاصر، حيث أدى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة سلطة الاحتلال بناء نظام سياسي جديد يختلف عن سابقه، إلى إيجاد

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

بلدٍ ضعيفٍ ومفككٍ، وفقاً لمؤشرات نظام الحكم في العراق، والأداء الحكومي الضعيف. فلم يكن احتلال العراق أمراً عبثياً، إنما تم بناءاً على اعتبارات عدة، تبدأ من الموقف من النظام السياسي العراقي السابق، إضافةً إلى أهمية موقع العراق الجيوستراتيجي، على نحوٍ دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على تغيير بُنية الدولة العراقية ككل، وليس استبدال نظام سياسي حاكم بآخر. إذ قامت الولايات المتحدة بحل أهم المؤسسات الرسمية العراقية، وفرضت منعاً لأغلب عناصرها من المشاركة في إدارة الدولة العراقية. وقد أخذت بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات المؤثرة في عملية إعادة بناء نظام الحكم في العراق بعد عام 2003، أهمها[1]:

1- مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد عراق جديد غير مهدد للمصالح الأمريكية في المنطقة.
2- إسرائيل التي ترى ضرورة إيجاد دولة عراقية، أو دويلات جديدة غير مهددة لوجودها ومصالحها.
3- المجموعات السياسية العراقية، التي بدت محملة بأجندات عراقية وإقليمية متعارضة، الأمر الذي انتهى إلى عدم إمكانية قبول نظام سياسي على غرار النظام السياسي العراقي قبل عام 2003.

وتبعاً لذلك، عملت سلطة الاحتلال آنذاك على وضع وتثبيت أساس معين لبناء النظام السياسي في العراق، من خلال تثبيت فكرة "المحاصصة الطائفية"، في إدارة الدولة. إذ تم تشكيل مجلس الحكم في العراق وتوزيع المقاعد على أعضائه، على أساس طائفي وعرقي وفقاً للتصورات الأمريكية للتمثيل النسبي لكل طائفة في العراق، من دون وجود أي إحصائيات دقيقة وموثوق فيها عن هذه النسب، الأمر الذي انسحب على شكل وطبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، بالأخص بعد أن حقق هذا النظام مصالح النخب السياسية التي استلمت زمام السلطة وإدارة شؤون البلاد، والتي يؤخذ عليها إنها لم تكن تمتلك برنامجاً واضحاً لعراق ما بعد 2003، فأغلب الأحزاب المعارضة كان هدفها الأساس هو إسقاط النظام السابق فقط، دونما

([1]) نقلاً عن: خضر عباس عطوان،" النظام السياسي في العراق: بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011"، سلسلة (دراسات وأوراق بحثين)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011، ص ص 4–6.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

وجود خطة عمل جدية لكيفية بناء الدولة وإدارة شؤونها داخلياً وخارجياً، وهذا ما اتفقت عليه المعارضة العراقية في اجتماعها الأول الذي عقد في بيروت في آذار/مارس 1991[1].

وتبعاً لذلك، فإنه عندما تم تشكيل "مجلس الحكم الانتقالي"، كإطار لنظام سياسي جديد، فإن الاختلال السياسي بدا واضحاً على تركيبة المجلس، إذ تم توزيع مقاعد المجلس من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي وفقاً للتصورات الأمريكية المفترضة لنسب السكان في العراق على أساس طائفي مذهبي، الأمر الذي عُد بمثابة الحجر الأساس لنظام (المحاصصة الطائفية)، والذي تم بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، على أساسه، والذي يعد؛ **السبب الرئيس وراء الإخفاقات المتكررة في سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في إدارة شؤون الدولة.**

ووفقاً للسياسي والمفكر العراقي (حسن العلوي) فإن: "الاختلال السياسي بدا واضحاً منذ تركيبة مجلس الحكم، حيث منح عرب العراق 18 مقعداً، أعطي الشيعة فيه 13 مقعداً، بينما أعطي العرب السنة 5 مقاعد، بينما توزعت باقي المقاعد الـ(25) على الأكراد والتركمان والكلد والاشوريين"، ويرى العلوي في أن: "المحاصصة التي تم البدء بتطبيقها في العراق بعد عام 2003، ليست أمراً خطأ بحد ذاته بل إن العيب يكمن في طبيعة التطبيق ذاتها، وإلا فإنها كنظام حكم موجود في العالم، لأنه يحفظ التوازن شريطة أن تتحقق العدالة فيه"، ويضيف قائلاً إن: "الخطأ الذي تم ارتكابه، هو نوع من القسمة غير العادلة بين عرب العراق على صعيد توزيع المقاعد، فمن غير المنصف التعامل مع العرب السنة، الذين يحكمون منذ قرون في بغداد كونهم أقلية"، معتبراً إن: "هذا الأمر هو الذي خلق ما ترتب على ذلك من مشكلات وصعاب"[2].

وتبعاً لذلك، فإن المشكلة الأساسية تكمن في عملية إعادة بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، والنخب السياسية التي تولت السلطة، التي تجمعها صفة تغليب (المصالح الشخصية والحزبية) الضيقة على (مصلحة الدولة)، وقد أدى ذلك إلى صعوبة التوفيق بين المصالح الشخصية للنخب السياسية، والمصلحة الوطنية العليا، ولم يظهر أي إصلاح سياسي أو إداري حقيقي في البلاد، وذلك بسبب الخلل القائم

([1]) نغم محمد صالح،" التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب "، مجلة العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 43، 2011، ص 65.

([2]) "العراق بعد 2003 .. من الدولة المركزية إلى مركزية الطائفة"، الشرق الأوسط، الثلاثاء 19 مارس 2013.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

في بنية نظام (المحاصصة) في تقاسم السلطة وإدارة شؤون الدولة، والذي أدى إلى تدهور الأمور وساعد على تعميق الأزمات في عملية إدارة الدولة بدلاً من حلها [1].

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي في العراق:

على الرغم من مرور العراق عبر تاريخه بحالات عديدة من أشكال عدم الاستقرار، تمثلت بالثورات والانقلابات العسكرية في فترات مختلفة، إلا أن الحالة التي آلت إليها الدولة العراقية في الوقت الحالي، تعد الأخطر في تاريخ البلد الحديث والمعاصر، إذ بات البلد مهدداً ببقائه ككيان ودولة موحدة.

يعّرف عدم الاستقرار بأنه،"يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في تلبية مطالب الجماهير، أو الاستجابة لآمالهم، مما يفضي إلى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة"، وأيضاً يعّرف بأنه،" حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم، تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية، والانخفاض في قدرات النظام"[2]. وبشكلٍ عام، فإن كل نظام سياسي يحتوي على العديد من العوامل التي تؤثر بشكلٍ مباشر على حالة الاستقرار في الدولة من عدمه، أهمها:" مستوى الكفاءة الاقتصادية، درجة التماسك والتلاحم الاجتماعي، نوعية التنظيم السياسي وما يرتبط به من أنماط توزيع السلطة والموارد ضمن المجموعات المكونة للمجتمع". وعليه؛ فإن طبيعة هذه العوامل تمثل المحدد الرئيس لدرجة الاستقرار في الدولة، فانخفاض مستوى هذه العوامل سيؤدي إلى تأثير سلبي على مستوى استقرار، بمعنى أنها ستكون عوامل مسببة لـ (عدم الاستقرار السياسي)، وعلى العكس؛ فإن زيادة كفاءة العوامل السالفة الذكر، سيؤدي إلى تدعيم حالة الاستقرار السياسي في الدولة. إذ يكون وضع النظام السياسي، بمثابة:

([1]) باسم المنذري،" طبية وبنية النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، الحوار المتمدن، العدد 3679، 2012/3/26. متاح على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300755

([2]) عماد مؤيد جاسم، "التوزيع الإسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، تشرين الأول 2010، ص 12.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

"محصلة الصراع بين الحالة الإيجابية والحالة السلبية لهذه المتغيرات، وأيهما يتغلب على الآخر، ونتيجة هذا الصراع هي التي تحدد حالة النظام السياسي بشكلٍ عام"[1].

وتبعاً لذلك، يمكن تحديد أهم مظاهر وأسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق، والتي تؤثر بشكل مباشر على قوة الدولة ومكانتها الإقليمية بالآتي:

1_ عدم فاعلية الحكومة والجهاز التنفيذي:

لقد تسببت ظروف بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، إلى إيجاد أجهزة دولة ضعيفة ومترهلة، وحكومة وجهاز تنفيذي عاجز عن القيام بأبسط مهامه الوظيفية في إدارة الدولة. إذ أدى توسع عدد الوزارات، وطريقة شغل المناصب الوزارية، وحتى الإدارية، فضلاً عن كون الحكومة هي بالأساس حصيلة قوىً وجماعات ذات اتجاهات سياسية متناقضة ومتصارعة، إلى عزل كل وزارة عن الأخرى، بحيث أصبح كل وزير يمتثل لأوامر الجماعة السياسية المنتمي لها وكتلته النيابية، فضلاً عن احتكار السلطة من قبل رئيس الوزراء في الحكومات المتعاقبة، فقد أحاط نفسه بالعديد من الإجراءات، أهمها التفرد أحياناً في إدارة بعض الأجهزة (الأمنية والاقتصادية والاجتماعية). وفي الوقت نفسه، يتسم عمل الحكومات المتعاقبة بوجود حالة (تستر سياسي) متبادل فيما يخص سوء الأداء الوظيفي أو ضعفه، وفي ملفات الفساد الإداري والمالي والسياسي المتفشي في مفاصل إدارة الدولة، والتي تسببت بعدم تناسب مخرجات الأداء الحكومي، مع الميزانية العامة للدولة، ومع مستوى القبول الذي حصلت عليه القوى السياسية الرئيسة المشكلة للحكومة[2].

وتبعاً لذلك، ونتيجة عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة، وضوابط معلنة، تمكن من الرقابة عليها، فقد انتشرت ظاهرة الفساد السياسي والإداري بشكلٍ لافتٍ للنظر، ومن أهم مؤشرات ومظاهر هذا الفساد[3]:

([1]) المصدر السابق، ص 15.

([2]) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 11.

([3]) أيمن أحمد محمد،" الفساد والمسائلة في العراق"، ورقة سياسات، بغداد، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن العراق، أيلول 2013، ص 4.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

أ- تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في إشغال الوظائف العامة، وإسنادها لمحدودي الكفاءة.

ب- تشكيل لجان(المناقصات والمشتريات والاستيراد وغيرها) من غير ذوي الاختصاص.

ت- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

ث- شيوع ظاهرة الرشوة، حتى إنها أضحت تبدو من جملة (المستمسكات) المطلوبة في أي معاملة.

ج- المحسوبية والولاء في شغل المناصب بدلاً من الجدارة والكفاءة والمهنية.

ح- ضعف الرقابة (أجهزةً وأداءً)، فهي لا تعدو أن تكون شكلية، أما نتائجها فتُهمل.

2_ مفهوم "المحاصصة الطائفية" في إدارة شؤون الدولة:

يعد مفهوم "المحاصصة الطائفية"، والذي تم بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 على أساسه كما ذكرنا سابقاً، السبب الرئيس وراء الإخفاقات في سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة في إدارة شؤون الدولة. وفي واقع الأمر يتناقض هذا المفهوم في بناء النظام السياسي مع الدستور، فلم يُشر الدستور العراقي لعام 2005 إلى توزيع المناصب الوزارية والإدارية وكافة الدرجات الوظيفية على أساس الانتماء الطائفي والعرقي، إذ نصت المادة (16) من الدستور العراقي، على أن:(تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين، وتكفل الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)[1].

ومن الناحية العملية، يتنافى مبدأ المحاصصة وتولي المناصب على أساس طائفي مع هذه المادة، فقد انسحب موضوع (المحاصصة الطائفية) إلى جميع مرافق إدارة الدولة، وليس على المناصب الوزارية والإدارية فحسب، الأمر الذي يعني بدوره الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب والوظائف العامة، والذي يعد أحد أهم مسببات ظاهرة الفساد الإداري والمالي في إدارة شئون الدولة.

([1]) المادة (16)، دستور العراق 2005.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

فقد أصبح (التقسيم الطائفي) في إدارة مؤسسات الدولة جزءاً رئيساً من عملية الإدارة بشكل عام، وانتقل إلى كافة مفاصل الدولة، إذ انسحب توزيع المقاعد الوزارية على الكتل السياسية في مجلس النواب حسب الانتماء الطائفي، إلى مستوى وكلاء الوزارة، والمدراء العامين والمستشارين حسب انتماءهم إلى القوى السياسية المهيمنة، فضلاً عن تقسيم الإدارات العامة في جميع الوزارات بين القوى السياسية، وأيضاً زادت نسبة الهيئات المستقلة في الدولة بشكلٍ كبير[1]، تتكون كل منها من (7) إلى (11) مفوضاً، يتمتعون بامتيازات وكلاء وزارة، ورؤساؤها بدرجة وزير، وكل ذلك بقصد الإرضاء السياسي بتوزيع الموارد العراقية[2].

وتبعاً لذلك، تعد عملية "المحاصصة الطائفية" في إدارة شؤون الدولة، من أهم وأبرز مسببات الفساد السياسي والإداري في العراق، فقد أدى هذا النظام إلى ضعف وهشاشة الأداء الحكومي والجهاز التنفيذي للدولة بشكل عام، إذ بات الوزراء يتبعون الكتل النيابية التي أتت بهم، ويمتثلون لأوامر زعمائها، وليس لرئيس الحكومة، وأيضاً انسحب الأمر إلى الدرجات الوظيفية الأقل، وتعد هذه المسألة من أخطر المسائل التي واجهت عمل الحكومات العراقية المتعاقبة، فمن ناحية؛ يؤدي خضوع الوزراء إلى تيارات سياسية مختلفة ومتضاربة، إلى عرقلة وتأخير عمل الحكومة في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في إدارة شؤون البلاد، نتيجة خضوع التوافق عليها إلى الاتفاقات السياسية بين هذه الكتل، ومن ناحية أخرى؛ تعد عملية المحاصصة وتضارب الآراء والمصالح بين الكتل السياسية بمثابة عذراً لرئيس الوزراء لتبرير الإخفاقات الحكومية، بذريعة عدم التوافق بين الكتل السياسية المختلفة.

3: عامل الأمن:

يعد الملف الأمني واحداً من أخطر الملفات التي واجهتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، وفي الحقيقة تعد مسألة الأمن بمثابة حلقة متداخلة بين مدخلات العملية السياسية ومخرجاتها؛ بمعنى أن الأمن يعد أحد أهم أسباب الفشل الحكومي في إدارة شؤون الدولة، إذ تؤثر الحالة الأمنية للبلاد بشكلٍ كبيرٍ على مستوى الأداء الحكومي، ومن جهةٍ أخرى؛ يعد الفساد الحكومي والفشل في إدارة الدولة، من

([1]) حمزة مصطفى،"المحاصصة الطائفية والعرقية تتقاذف كرة (الهيئات المستقلة) في العراق"، الشرق الأوسط، السبت 21 مارس 2015م.

([2]) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 9.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

أهم وأبرز مسببات عدم الأمن، أي أن العملية تبادلية. وقد عانت الدولة العراقية من تدهور الوضع الأمني بشكلٍ مستمر، وذلك بسبب تأثير العديد من العوامل، أهمها:

أ- الطائفية السياسية والازدواجية في التعامل الحكومي، إذ أدى الانقسام الطائفي بين النخب السياسية، والذي انسحب إلى المجتمع بشكلٍ عام، إلى زيادة نفوذ الجماعات المسلحة المختلفة في البلاد[1].

ب- انتشار الفساد بكافة أشكاله، وفي مختلف مفاصل الدولة، نتيجة الخلل في بنية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، كما ذكرنا في نقطةٍ سابقة.

ت- المحاصصة السياسية، والتي تعد السبب الرئيس في تنمية الأزمات في العراق، نتيجة الفساد السياسي والإداري والمالي المتفشي في البلد، والتستر المتبادل للكتل والكيانات المختلفة، من أجل تحقيق مصالح شخصية وحزبية ضيقة.

ث- ضعف الحالة الاقتصادية، وازدياد معدلات البطالة بين الشباب، وانتشار الجهل والفقر، وعدم احترام مبادئ حقوق الإنسان وغيرها من العوامل.

4: ضعف القطاع الاقتصادي:

من خلال متابعة وتقييم أداء الحكومات العراقية المتعاقبة يمكن ملاحظة ضعف الأداء الحكومي في الميدان الاقتصادي بشكلٍ كبير، فلم تحقق الحكومات العراقية المتعاقبة أي انجاز يذكر في هذا المجال، فضلاً عن استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الخام، وعدم الاستثمار والتنمية في مجالات أخرى، بالرغم من تنوعها كما أشرنا في المبحث الأول، الأمر الذي زاد من حدة المشاكل الاقتصادية في العراق، نتيجة تراجع أسعار النفط عالمياً[2].

والجدير بالذكر؛ إن المشاكل والأزمات التي تعاني منها الدولة العراقية مترابطة، لأن بعضها يؤثر في البعض الأخر، وبعضها يكون سبباً للأخر. فالفساد السياسي والإداري يعد سبباً رئيساً لضعف القطاع الاقتصادي في الدولة وتردي الأمن، والاقتصاد سبباً مهماً من أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب وتردي الواقع

([1]) Anthony H. Cordesman & Sam Khazai,' Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability', **Center for Strategic & International Studies (CSIS)**, Revised: July 3, 2012, P 30.

([2]) نبيل جعفر، وخالد مطر مشاري، "مستقبل الدولة الريعية في العراق"، مكتبة الواعي، العراق، البصرة، 2015. ص 93.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

الأمني، والذي بدوره يؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية... وهكذا. وكلها عوامل مهمة تساهم في إضعاف الدولة واستنزاف طاقاتها داخلياً، الأمر الذي يؤثر في النهاية على أدائها ومكانتها خارجياً.

ثالثاً_العوامل الخارجية:

بما أن عملية التغيير التي حدثت في العراق عام 2003، كانت بفعل التدخل الخارجي، عن طريق الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق، فقد أصبح بالتالي للعوامل الخارجية(الإقليمية والدولية)، دوراً مهماً ومؤثراً في عملية إعادة بناء الدولة والسياسات الحكومية العراقية، وعملية صنع القرار السياسي وغيرها، نتيجة ارتباط النخب السياسية العراقية بجهات خارجية إقليمية ودولية أثرت بشكلٍ كبير على أدائهم في إدارة الدولة[1]. وتعد التدخلات الخارجية من أهم العوامل التي تعمل على إضعاف العراق، ومكانته الإقليمية، فمن بين أهم الأسباب التي أدت إلى احتلال العراق وتغيير شكل النظام السياسي الحاكم فيه، (الأهمية الإستراتيجية) التي يتمتع بها سواء من حيث الموقع الجغرافي المهم، أو الموارد الأولية، فضلاً عن تأمين دول الجوار العراقي التي طالما تعاملت معه من منطلق (الخوف وعدم الثقة) بسبب الخلافات مع النظام السياسي الحاكم، وتفوق العراق من حيث قوة التأثير والنفوذ الإقليمي. وبالتالي؛ فإن من أهم الأهداف التي تسعى القوى الدولية والإقليمية إليها في علاقاتها مع العراق، هو ضمان بقاءه ضعيفاً ومفككاً، من أجل حماية مصالحها وأمنها، والذي تعد عملية إضعاف العراق أحد أهم أولوياتها.

فبالرغم من تمتع العراق بشبكة متميزة من العلاقات الدولية، إلا أن صانع القرار لم يستثمر هذه العلاقات لصالح تقوية الدولة، سواء كان ذلك داخلياً أم خارجياً، إذا يتمتع العراق بعلاقات ممتازة مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، له تحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الجانب الأمني بشكل خاص وتوثيق العلاقات بين الجانبين في مختلف الميادين، وتحالف رباعي مع كل من روسيا وسوريا وإيران فيما يخص الجانب الأمني، وتحالف إستراتيجي مع إيران بشكل منفرد، وعلاقات جيدة جداً مع تركيا، وتفاعلات جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي.. وهكذا، فإن العراق يتمتع بعلاقات ممتازة مع محيطه

([1]) خالد عليوي العرداوي،"الخطايا الأربع للساسة في العراق"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.fcdrs.com/articles/p11.html

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

الدولي والذي من المفترض أن يكون جزءاً من قوة الدول، فالحليف الدولي يعد أحد عناصر (قاعدة القوة) للدولة، وفيما يخص العراق؛ فإن صانع القرار لم يستثمر كما ذكرنا هذه الشبكة المتميزة من التفاعلات الدولية لصالح قوة ومكانة الدولة خارجياً، فلم يطرح العراق أي مبادرة ولم يسعى إلى إحداث أي اختراق يذكر في كافة الأزمات التي حدثت في المنطقة، والتي تمس أغلبها الأمن القومي العراقي بشكل مباشر، كالأزمة السورية، والصراع الأمريكي الإيراني، وحالة التنافس الدولي والإقليمي الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً_ عدم وجود برنامج واضح للسياسة الخارجية العراقية:

تعرف السياسة الخارجية بأنها:" ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[1]. وهي بالتالي قرارات لأنها تعد جزءاً من النشاط الحكومي الخارجي، وهي أيضاً أفعال لأنها تعالج مشاكل وتحقق أهداف لما وراء حدود الدولة، وبطبيعة الحال فإن فعل السياسة الخارجية يكون مقيداً بالعديد من القيود الداخلية والخارجية، فالهدف التي تسعى الدول لتحقيقه خارجياً يجب أن يتلاءم مع قدرات الدولة الداخلية (البيئة الداخلية)، فضلاً عن التقييد بمحددات (البيئة الخارجية) والتي تتضمن دور الفاعلين في النظام الدولي، وطبيعة التفاعلات الدولية، وتوازنات القوى، والتي تؤثر بدورها على أفعال الدولة في محيطها الخارجي من خلال الاستجابة وردود الأفعال.

ولنجاح السياسة الخارجية للدولة لا بد من توافر بعض العوامل المهمة، والتي تتضمن أولاً؛ أن يكون الوضع الداخلي في الدولة (موحد ورصين)، فالمفاوض الدولي يجب أن يستند على قاعدة داخلية قوية، من خلال وجود نظام سياسي موحد، وبدونه لا يمكن تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وثانياً؛ لا بد من اتفاق المجتمع على خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا للدولة، لتكون محدداً لنشاط السياسة الخارجية، وهدفاً وطنياً للدفاع عنها، وثالثاً؛ يجب أن تتميز السياسة الخارجية للدولة بالاستمرارية والمرونة، بمعنى وضع أهداف وطنية ثابتة للدولة، والاستمرار بالدفاع عنها، وبالتالي إيجاد أهداف وطنية راسخة، لا تسمح بأن تكون مصالح الدولة عرضة للأهواء والتغيرات، أما المرونة، فهي تعني مواكبة متغيرات البيئة

([1]) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 15.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

الدولية والتطورات التي تحدث في المجتمع الدولي في أي قضية تطرح، وأخذها بنظر الاعتبار عند صياغة البدائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[1].

وفيما يخص السياسة الخارجية العراقية، فإنها نتيجة لكل ما تم ذكره من مظاهر الخلل في إدارة مؤسسات الدولة، وترسيخ مبدأ (المحاصصة الطائفية) فيها، فإن النشاط الخارجي العراقي لم يرتكز على (فلسفة واضحة) وبرنامج عمل محدد ومتفق عليه، إذ تعاني عملية أعداد وصياغة النشاط السياسي الخارجي للدولة من مشاكل تداخل الاختصاصات بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى التناقض في المواقف الخارجية للكتل والأحزاب السياسية، بسبب تضارب مصالحها، الأمر الذي أدى إلى ضعف مستوى النشاط والأداء السياسي الخارجي لدولة العراق، والذي يمكن تلخيص أهم أسبابه بالأتي[2]:

1- أدى عدم ضبط مسار العملية السياسية داخلياً إلى تنوع الخطاب السياسي الخارجي، بسبب الولاء الخارجي للكتل والأحزاب السياسية التي قادت إلى التجزئة، وأنتجت أداءً سياسياً خارجياً مرتبكاً.
2- عدم ضبط العلاقة الدستورية بين المركز والإقليم، الأمر الذي أدى إلى تعامل الإقليم مع المحيط الدولي كدولة مستقلة، دون التنسيق مع المركز أو وزارة الخارجية، التي أسهمت بدورها في استمرار هذه الظاهرة بسبب عدم الاعتراض على سلوك قيادات إقليم كردستان الخارجي.
3- أدت الحرب على الإرهاب إلى استنزاف قدرات الدول بشكل كبير، فضلاً عن تدني أسعار النفط والذي يعد المصدر الرئيس لاقتصاد الدول، واستشراء الفساد في إدارة مؤسسات الدولة، إلى إيجاد تأثيرات سلبية على قدرة الدولة للقيام بفعل سياسي خارجي فاعل ومؤثر.

الخلاصة:

تبعاً لما تقدم، فإن العراق يعاني من العديد من المعوقات الداخلية التي تعمل على تقوية الأثر السلبي على قوة الدولة ومكانتها الخارجية، فلا يمكن الحديث عن دولة قوية ولها دور إقليمي فاعل ومؤثر، وفيها كل هذا الخلل على مستوى البيئة الداخلية، فالسياسة الخارجية كما أشرنا سابقاً تعد امتداداً للسياسة الداخلية

([1]) محمد الحاج محمود،" السياسة الخارجية للعراق"، دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد 37، كانون الأول 2018. ص 19.

([2]) صالح عباس الطائي،" نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة (رؤى وأطر نظرية)"، دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد 37، كانون الأول 2018. ص 28.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

للدولة. وبالتالي؛ لا يمكن أن نتوقع من دولة تعاني من كل ما تم ذكره من عوامل سلبية في بنية النظام السياسي من الأساس، والأداء الحكومي الداخلي المرتبك في مختلف القطاعات، وعدم وجود فلسفة واضحة وبرنامج عمل محدد لأهدافها الوطنية، أن تلعب دوراً قوياً على المستوى الخارجي، فالعملية متكاملة كما أشرنا سابقاً؛ فالضعيف داخلياً ضعيف خارجياً، والغير قادر على إدارة شؤون الدولة بشكل رشيد في قطاع معين، سوف لا يكون قادراً بالضرورة على الإدارة الرشيدة في غيره.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

المبحث الثالث: الحلول والتوصيات:

من خلال ما تقدم، وفي محاولة لتقديم بعض الحلول الموضوعية للأوضاع في العراق، يرى الباحث ضرورة عمل إصلاح شامل في بنية النظام السياسي العراقي والذي أُسس في ظروفٍ استثنائيةٍ، يشوبها الكثير من الأخطاء وعلامات الاستفهام. وتبعاً لذلك؛ يمكن تقديم بعض الحلول والتوصيات التي قد تؤدي إلى حل بعض الأزمات التي تعاني منها الدولة، ومنها:

أولاً_ بما أن المشكلة الأساسية في العراق تكمن في إعادة بناء النظام السياسي بعد عام 2003، والنخب السياسية التي تولت زمام الحكم، وذلك بسبب الخلل القائم في بنية نظام (المحاصصة الطائفية والقومية)، الذي مثل الركيزة الأساسية في النظام السياسي العراقي الحالي، والذي أدى إلى تدهور الأمور، وساعد على تعميق الأزمات بدلاً من حلها. وعليه؛ يجب إعادة النظر في مسألة توزيع المناصب الحكومية على أساس الانتماء الطائفي، وإلغاء سياسة المحاصصة والتقاسم من أجل إرضاء الكتل السياسية المتناحرة، لأن الأساس في الحكم وتولي السلطة هو الحرص على إدارة شئون الدولة، وتحقيق المصلحة الوطنية بعيداً عن المصالح الشخصية والحزبية، وبالتالي؛ يجب منح المناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة والمهنية فقط، لا على أساس الانتماء الطائفي.

ثانياً_ ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقة وتنمية في مختلف المجالات، من أجل النهوض بالحالة الاقتصادية للفرد، على اعتبار أن العامل الاقتصادي مثل أحد العوامل الأساسية في تنامي واستمرار الأزمات في العراق، وخاصة تأثيره في الملف الأمني. وعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة في هذه النقطة من التجربة التركية في مكافحة العنف في المناطق الجنوبية الشرقية لفترات طويلة، فمع وصول "تورغورت أوزال" إلى رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية في تركيا (1983-1993)، بدأ بتناول المسألة الكردية بذهنية جديدة وعقلية معاصرة وحاولت الحكومة التركية منذ منتصف الثمانينيات الاقتراب من المسألة الكردية من زاوية أخرى "اقتصادية"، حيث ظهر ما يعرف بـ"البعد الاقتصادي للقضية الكردية"، من خلال العمل على تحقيق التنمية في المناطق الجنوبية الشرقية ذات الغالبية الكردية، التي تعاني من تدنٍ في المستوى الاقتصادي والمعيشي والتعليمي وغيرها، في سبيل نزع فتيل النزعة الانفصالية التي غالباً ما تتفاقم في ظل الحرمان

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

والتخلف والجهل والفقر التي تعاني منها تلك المناطق، وهو ما تمثل في شروع الحكومة التركية بالمضي في استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول 'GAP'[1]، وبالتالي، فإن على الحكومة العراقية العمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية، وتنمية حقيقية في مختلف مدن العراق.

ثالثاً_ يجب وضع برنامج حكومي واضح ومحدد قائماً على أهداف تمثل المصالح الوطنية العليا للدولة في الميدان الخارجي، عن طريق تحديد أولويات العراق في تفاعلاته الدولية وتغليب مصلحة العراق وجعلها الأساس في التعاملات الخارجية للدولة، ووضع برنامج مستقر وخطوط رئيسة لكي تكون بمثابة خارطة العمل التي تلتزم بها الحكومات المتعاقبة، من أجل تغليب مصلحة الدولة على مصالح النخب الحاكمة، وبالتالي تجنب إخضاع السياسة الخارجية للدولة وأهدافها إلى الأهواء الشخصية والتوجهات الحزبية للنخب الحاكمة، وذلك عن طريق وضع (فلسفة واضحة للسياسة الخارجية العراقية) قائمة على أساس تحديد المصالح العراقية وأهداف الدولة العليا، لكي تكون أساساً لسياسة الدولة في علاقاتها الخارجية، وذلك من أجل ضمان عدم تغير توجهات الدولة الخارجية مع تغير أشخاص صناع القرار.

رابعاً_ واستناداً إلى النقطة السابقة فإن على صانع القرار العراقي أن يبتعد عن سياسات المحاور والتكتلات الإقليمية والدولية، لأن وضع الدولة الداخلي لا يحتمل أي اضطراب أو أحداث ممكن أن يكون لها تأثيراً سلبياً خطيراً، ففي ظل حالة التنافس الدولي الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، فإن العراق بسبب ضعف الأداء الخارجي نتيجة الأوضاع الداخلية المضطربة التي تم ذكرها، يعد هدفاً لتدخلات القوى المتنافسة من أجل الاستفادة من موقعه الذي يمثل موقعاً مركزياً وفي قلب منطقة التنافس. وبالتالي؛ فإن السياسة الخارجية المثالية في هذه المرحلة لا بد أن تكون قائمة على مبدأ الحياد وعدم التدخل في الأزمات الإقليمية، وعدم التكتل في أية محاور متنافسة، وإذا كان لا بد من التدخل فإنه يجب أن يكون قائماً على أساس إعطاء أولوية لكل ما يصب في مصلحة الدولة، لا أن يكون تدخلاً قائماً على أساس الولاء الشخصي لهذه الدولة أو تلك،

---

[1] (Kate Walters & Xiaodan Quan, 'Hydropolitics between Turkey and Syria: more Politics than Water', **IMES CAPSTONE PAPER SERIES**,The Institute for Middle East Studies, MAY 2011, P 21.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

ففي ظل حالة التنافس أو التضارب في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية، يفترض أن يوظف صانع القرار العراقي لهذه الخلافات لتحقيق مصالح الدولة، لا أن يكون طرفا فيها.

الخاتمة:

يمتلك العراق العديد من المحددات التي يمكن أن تؤدي إلى دور فاعل إذا ما أحسن استثمارها من قبل صانع القرار، فالموارد بحد ذاتها لا تعبر عن قوة ولا تدخل ضمن محددات قوة الدولة إلا إذا تم استخدامها على الوجه الأكمل، ولكن على أرض الواقع لا نجد للدولة العراقية دور خارجي مؤثر ولا مبادرة واحدة في مختلف الأزمات التي تشهدها المنطقة، والتي تمس بعضها الأمن القومي العراقي بشكل مباشر، فهو يمتلك العديد من مقومات القوة والمكانة وأهمها الموقع الجغرافي الذي يعد موقعاً مهماً جداً من الناحية الإستراتيجية، إذ يعد جزءاً من منطقة قلب العالم، ووفقاً للنظريات الجيوبوليتيكة الحديثة فإن عامل الموارد الأولية وبالأخص (النفط) يعد المعيار الرئيس في تحديد أهمية موقع الدول ومكانتها، وهي ميزة إضافية تزيد من إمكانيات العراق المادية، وبالتالي؛ فإن العراق يمتلك أهم مقومات القوة، والتاريخ شاهداً على أنه تبوأ المكانة الريادية في عهود عدة، ولكن أدى الخلل الداخلي في إدارة مؤسسات الدولة إلى إضعاف الدور الخارجي، فالسياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية، وإن الأوضاع الداخلية المضطربة لا يمكن أن تنتج دوراً خارجياً فعالاً. وتبعاً لذلك؛ فإن عدم تبوء المكانة التي يستحقها البلد، جعلت منه عرضة للتدخلات الخارجية المختلفة من أجل الاستفادة من المميزات التي يمتلكها. وبالتالي؛ **فإن أهمية المكان، وامتلاك الموارد وتنوعها، ما لم تكن عاملاً يصب في مصلحة الدولة وزيادة قوتها، فإنه سوف يكون سبباً رئيساً في إضعافها، وجعلها هدفاً للتدخلات الخارجية.**

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 484-510

المراجع:

أولاً: الوثائق:

1- دستور دولة العراق لعام 2005.

ثانياً: الكتب:

1- سعد حقي توفيق،" مبادئ العلاقات الدولية"، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الخامسة، 2010.
2- نبيل جعفر، وخالد مطر مشاري، "مستقبل الدولة الريعية في العراق"، مكتبة الواعي، العراق، البصرة، 2015.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1- جعفر بهلول جابر، " الأبعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق أثره على الجوار الإقليمي"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013.
2- سمر فضلا عبد الحميد،" أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1958-1963م"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الآداب قسم التاريخ، بدون تاريخ نشر.
3- عبد الرزاق بوزيدي،" التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014"، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر –بسكر–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.
4- نوار حازم،" دور العراق السياسي في الشرق الأوسط 1932م -1958م"، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، 1433هـ.

رابعاً: دوريات:

1- حسين حافظ وهيب،" الولايات المتحدة وإستراتيجية احتواء العراق"، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 52، 2012.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 484-510

2- رضا محمد حرب، :العراق ما بعد دولة البغدادي لاعب جيوستراتيجي وشراكة متكافئة"، أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي، العدد التاسع، أيار 2015.

3- صالح عباس الطائي،" نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة (رؤى وأطر نظرية)"، دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد 37، كانون الأول 2018.

4- محمد الحاج محمود،" السياسة الخارجية للعراق"، دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد 37، كانون الأول 2018.

5- نغم محمد صالح،" التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب "، مجلة العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 43، 2011.

خامساً: التقارير:

1- أيمن أحمد محمد،" الفساد والمسائلة في العراق"، ورقة سياسات، بغداد، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن العراق، أيلول 2013.

2- خضر عباس عطوان،" النظام السياسي في العراق: بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011"، سلسلة (دراسات وأوراق بحثين)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

3- عماد مؤيد جاسم، "التوزيع الإسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، تشرين الأول 2010.

4- ياسين سويد،" لماذا العراق: إستراتيجية الاحتلال الأمريكي"، في: "الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة: لماذا احتلال العراق؟"، المتابع الإستراتيجي، القسم الثاني، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني 2004.

سادساً: الصحف:

1- "العراق بعد 2003 .. من الدولة المركزية إلى مركزية الطائفة"، الشرق الأوسط، الثلاثاء 19 مارس 2013.

2- حمزة مصطفى،"المحاصصة الطائفية والعرقية تتقاذف كرة (الهيئات المستقلة) في العراق"، الشرق الأوسط، السبت 21 مارس 2015م.

سابعاً: المراجع باللغة الانجليزية:

1_ Anthony H. Cordesman & Sam Khazai,' Iraq After US Withdrawal: US Policy and the Iraqi Search for Security and Stability', **Center for Strategic & International Studies (CSIS)**, Revised: July 3, 2012.

2_ Kate Walters & Xiaodan Quan, 'Hydropolitics between Turkey and Syria: more Politics than Water', **IMES CAPSTONE PAPER SERIES**,The Institute for Middle East Studies, MAY 2011.

ثامناً: المواقع الالكترونية:

1_ باسم المنذري،" طبيعة وبنية النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، الحوار المتمدن، العدد 3679، 2012/3/26. متاح على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300755.

2_ خالد عليوي العرداوي،"الخطايا الأربع للساسة في العراق"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.fcdrs.com/articles/p11.html